بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تعتبر فيه استمرار الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه انعكاساً لعدم جديّة المجتمع الدولي في احترام التزاماته وقراراته*

٢٠٢٢/٦/٣٠

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات الاقتحام الهمجي الذي أقدمت عليه قوات الاحتلال الليلة الماضية على مدينة نابلس بحجة توفير الحماية لاقتحام المستوطنين لقبر يوسف، والذي خلف عشرات الإصابات في صفوف المواطنين بمن فيهم الأسر والأطفال والنساء جراء إطلاق الرصاص والرصاص المطاطي وقنابل الغاز بشكل عشوائي ضد المواطنين الفلسطينيين. كما تدين الوزارة بشدة مسلسل الانتهاكات والجرائم المتواصلة الذي ارتكبته قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين وعناصرهم الإرهابية المسلحة ضد المواطنين الفلسطينيين ومقومات وجودهم في أرض وطنهم، سواء ما تعلق منها بإغلاق مداخل عدد من البلدات والمخيمات والقرى الفلسطينية أو حملات الاعتقالات المتواصلة بشكل يومي، أو الاعتداءات على المشاركين في زراعة الأشجار والمواطنين الذين يفلحون أرضهم بهدف قطع العلاقة بينهم وبين أراضيهم المهددة بالمصادرة، استمرار عمليات الهدم وتسليم المزيد من إخطارات الهدم في طول الضفة الغربية وعرضها، في مشهد استعماري عنصري دموي بشع ولا يتوقف، بات يسيطر على حياة المواطن الفلسطيني الذي يدفع أثماناً باهضة جراء استمرار الاحتلال وعمليات تعميق وتوسيع الاستيطان على حساب حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية. تؤكد الوزارة أن دولة الاحتلال ماضية في تنفيذ المزيد من مشاريعها الاستعمارية التوسعية وتحقيق الضم الزاحف للضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية فرض ومحاولة فرض القانون الإسرائيلي عليها كما هو حال ما بات يعرف (قانون الأبرتهايد)، وهو ما يؤدي إلى تقويض أية فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية.

تحذّر الوزارة مجدداً من التعامل الدولي مع انتهاكات وجرائم الاحتلال اليومية كأرقام بالإحصائيات، أو كأمور باتت اعتيادية لأنها تتكرر كل يوم ولم تعد تحظى بالاهتمام المطلوب وتستحق التوقف عند نتائجها وأبعادها الخطيرة ليس فقط على ساحة الصراع وفرص تحقيق السلام وثقافته، وإنما أيضاً على حياة المواطنين الفلسطينيين وحجم الألم والمعاناة التي يتكبدونها بسبب هذه الجرائم التي ترتقي لمستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يحاسب عليها القانون الدولي.

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps3062022

تؤكد الوزارة أن الصمت الدولي والأمريكي على هذا التصعيد الإسرائيلي الخطير الذي بات يهدد ثقافة السلام برمتها يجعل من المجتمع الدولي ليس فقط متواطئ مع دولة الاحتلال وإنما أيضاً شريكاً لصمته في ارتكاب هذه الجرائم التي لا زال شعبنا يدفع أثماناً باهضة لها، مما يعطي الانطباع بأن القانون الدولي ومفهوم العدالة الدولية تطبق فقط على الأطراف الدولية المستضعفة دون غيرها ويمهد لاستبدالها بعنجهية ومنطق القوة وشريعة الغاب في العلاقات الدولية، الأمر الذي أدى إلى هذا التآكل الحاد في مرتكزات النظام الدولي وإضعافها لدرجة التغييب، كما أن غياب مساءلة ومحاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاتها وجرائمها يضرب ما تبقى من مصداقية لمفهوم العدالة الدولية. إن تخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته والتزاماته تجاه شعبنا الأعزل وتركه فريسة للاحتلال وآلته الحربية بيع رخيص للقانون الدولي ولمبادئ حقوق الإنسان وللشرعية الدولية وقراراتها في سوق الأقوياء واستسلاماً لمنطق القوة وعنجهيتها، كما أنها تشكك بجدية المجتمع الدولي في احترام التزاماته المعلنة على الأقل.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/